فوق الطاولة

د. سعد بساطة

المصرّح والمسكوت عـنه في هدايا العمل!

ضمن بروتوكولات العمل؛ هنالك فصل مخصوص بالهدايا، وهنالك نصائح مهمة يجب اتباعها وإلا أعطت الهدية عكس ما يراد منها.

يجب أن تراعي الهدية شخصية متلقيها «لاتهد ولاعة لمن لا يدخن؛ أو كحولاً لمن لا يشرب»!

وبالعادة تكون الهدية رمزية لا يزيد ثمنها على (١٠٠ دولار) وإلا عادت لملكية المؤسسة (التي استلم مديرها الهدية!).

شاهدنا انبطاح أمراء دول النفط – لتغطية عقد النقص– بهدايا ثمينة للغاية لرؤساء دول غربية؛ وهؤلاء الغربيون بدورهم ردوا بهدايا رمزية (مثل أصيص زرع أو لوحة بسيطة أو كتاب)!

أحدهم يروي أنه كان ضمن وفد لدولة ثرية؛ كانت عادة أميرها أن يهدي كل أعضاء الوفد الزائر ساعات «رولكس» ثمينة؛ ولما كادت تنتهي الزيارة ولم تأت العطايا، اكفهرت الوجوه؛ ولم تنفرج الأسارير إلا حين أعلن صاحبنا لدى رؤيته الخادم مقبلاً يحمل صينية الساعات؛ بسرده آية كريمة – بشكل ملغوز– لطمأنة صحبه «الساعة آتية لا ريب فيها»...!

أهدت وزارة الخارجية بدولة العدو صندوقاً من النبيذ المحلي الفاخر لكل سفراء الدول الأوروبية فيها؛ أعاد سفير اليونان الهدية مع رسالة « أمي علمتني ألا أقبل مالاً مسروقاً؛ وهذا النبيذ من عنب فلسطيني مستولى عليه»!

وقف عمر بن الخطاب أمير المؤمنين على المنبر ممسكاً بيده صندوقاً وقال: أيها الناس إن زوجتي أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب أرسلت إلي زوجة ملك الروم هدية عبارة عن (تمر وحناء وطيب) ؛فردت زوجة ملك الروم عليها بهذه الهدية؛ وفتح عمر الصندوق أمام الحاضرين فإذا هو (مملوء بالمجوهرات)، عندها سأل عمر الحاضرين: هل هذه المجوهرات من حق زوجتي؟ فقال الحاضرون: نعم يا أمير المؤمنين. إنها هدية بهدية ولا يشترط فيها التساوي في القيمة.

وكان بالمسجد علي بن أبي طالب والد أم كلثوم زوجة أمير المؤمنين عمر فوقف وقال: يا أمير المؤمنين إن ظننت أنهم قد نصحوك فقد خدعوك «إنما أُهديت الهدية لزوجة أمير المؤمنين»؛ ولو كانت امرأة غير زوجة أمير المؤمنين ما أرسلت زوجة ملك الروم إليها بكل هذه المجوهرات..

فقال عمر: وبما تنصحني يا أبا الحسن؟ فأجاب علي: أما أنا فأرى أن تأخذ زوجتك من هذه المجوهرات بما يساوي قيمة ما أهدت به زوجة ملك الروم وباقي المجوهرات يرد إلى بيت مال المسلمين: فختم عمر: (لولا علي لهلك عمر)!

يروى أن الرئيس العراقي الأسبق «أحمد حسن البكر» أثناء مباحثات اقتصادية في موسكو أبرم صفقة لشراء رافعات عملاقة؛ ونتيجة لذلك أهدي سيارة ليموزين فخمة؛ سأل عن ثمنها فقيل له إنها لا تقدر بثمن لكونها من الفخامة بحيث لا تليق إلا بالرؤساء؛ سأل ثانية: «هل تعادل قيمتها قيمة رافعة عملاقة؟» جاءه الجواب: «بل اثنتان».. هنا طلب تبديلها برافعتين؛ لكونه لا يحب الفخفخة؛ وبلده بالإعمار أحوج للروافع.

قد يتساءل أحدنا عن أغلى هدية سياسية.. والجواب: لا يوجد ما هو أشهر من كتاب «الأمير»، الذي لما انتهى مكيافيللي من تأليفه أهداه إلى لورنزو الثاني، أحد حكام أسرة آل ميديشي في إيطاليا في القرن السادس عشر، وكان مكيافيللي قد غادر الدنيا في عام ١٥٢٧، وهو دون الستين، ولم يكن يعرف أن كتابه المنشور بعد رحيله سيعيش قروناً من الزمان!.

ومما قاله، وهو يهدى كتابه إلى الأمير لورنزو الثاني، أن الأمير يتلقى الكثير من الهدايا بالتأكيد، وأن هذه الهدايا مادية كلها، وهي هدايا قد تكون ذهباً أو خيولاً، أو ما هو أغلى من الذهب والخيول.. ثم يقول بعد ذلك في إهدائه أنه لا يملك أشياء كهذه ليهديها إليه، ولكن لديه عدداً من النصائح ستفيده في الحكم! ولم تكن هذه هي النصيحة الوحيدة طبعاً لأنه قدم معها الكثير من النصائح، ليس للحاكم في زمانه وفى بلده فقط، ولكن لكل حاكم على رأس أي بلد فيما بعد.

الكهرباء والنفط «نوركم مش كفاية»

زيادة التقنين لتراجع توريدات الفيول من وزارة النفط

عبد الهادي شباط

عـادت ساعـات التقنين للارتفاع في مختلف المحـافظات، ورغـم أن الحرارة ترفع الطلب على الكهرباء إلا أن تبرير ارتـفـاع كل ساعات التقنين بسبب الحرارة غير مقنع.

وفي متابعة لـ«الوطن» حول حقيقة الأسباب التي أدت لتراجع الطاقة الكهربائية على الشبكة، اتضح أنه إلى جانب الحرارة التي يرتفع معها معدل الطلب هناك تراجع في معدلات توليد الطاقة الكهربائية وخـروج مجـمـوعـات أو إيـقـاف لبعض مجموعات التوليد عن العمل (محردة– بانياس– الزارة) علماً أن كل محطة من هذه المحطات تشتمل على عدد من المجموعات تم إيقاف جـزء من هـذه المـجـمـوعـات في كل محطة، مثال تم إيقاف مجموعتين في محطة محردة وثلاث مجموعات في محطة بانياس ومجموعة في محطة الزارة.

ومـن خـلال الـتـوسـع في ملاحقة أسباب إيقاف عمل هذه المجموعات، تبين أنه تم فصل هذه المجموعات بسبب حـالـة النقص الشديد في مادة الفيول ريثما يتم تأمين المادة، حيث أوضح مصدر في الـوزارة أن توريدات مـادة الفيول تراجع من وزارة النفط خلال الأيام الأخيرة ويتم ترميم الحـاجـة اليومية من المـخـزون الاحتياطي لـدى وزارة الكهرباء، مقدراً حاجة مجموعات التوليد لنحو ٥ آلاف طن يومياً بينما لا يتعدى المخزون من مادة الفيول لدى الكهرباء الـ١٣٠ ألـف طن ولا يمكن التفريط بها واستجرارها في حالات غير الطوارئ أو الضرورات، علماً أن وزارة النفط كانت أفادت أن لديها نحو ٣٠ ألـف طن من الفيول في بانياس ونحو ٢٨ ألف طن فيول في حمص لكن التوريدات اليومية القادمة من وزارة النفط انخفضت مؤخـراً لـحـدود ٣ آلاف طن وهو غير كاف واستدعى فصل جزء من مجموعات التوليد عن العمل مؤقتاً.

ولم تكن توريدات (الغاز) أفضل حالاً، فقد تراجعت لحدود ٦ ملايين متر مكعب يومياً قبل أن تعاود للـمـراوحـة بـين ٧–٨ مـلايـين متر مكعب في اليومين الأخيرين، وحسب مـديـر في الـــوزارة فـإن الانـحـدار بالتوريدات لـحـدود ٦ ملايين متر غاز يومياً سابقة لم تحدث إلا خلال الحرب.

وعـن دخـول بئر غـاز جـديـدة بين المدير أن أي توريدات إضافية للغاز من شأنها أن تحسن واقع التوليد نسبياً.

وكانت «الوطن» قد نشرت بيانات فنية حول الاستطاعات المتاحة في محطات التوليد العاملة حالياً في حال تم تأمين مادة الغاز الكافي يمكن توليد حتى ٤٥٠٠ ميغا واط وهو ما يعادل ٦٠ بالمئة من حاجة البلد كهربائياً مقدراً أنه في حال الوصول إلى مرحلة التشغيل الكامل لمجموعات التوليد العاملة حالياً نصل لبرامج تقنين حـوالي ٤,٥ ساعات كهرباء مقابل ١,٥ ساعة قطع في مختلف المـحـافظات والمـنـاطـق السورية بينما يقدر إجمالي الاحتياجات حتى نصل لمعدلات تقنين شبه صفرية بحدود ٧–٨ آلاف ميغا واط وهو تقدير أولي اعتماداً على المقارنة مع كميات الإنتاج قبل الحرب على سورية والتي كانت بحدود ٩ آلاف ميغا واط مع مراعاة أن الكثير من الاحتياجات الصناعية والتجارية وحتى المنزلية لم تعد كما كانت عليه قبل عام ٢٠١١.

المواد متوافرة لكن أثمانها غير متوافرة

اكريّم لـ«الوطن»: الاستيراد لمن يرغب يخفض الأسعار

جمعية حماية المستهلك: أسعار المواد في الدول المجاورة أرخص من أسواقنا

رامز محفوظ

رداً على تصريح صحفي سابق لوزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم قال فيه إنه كان للوزارة هذا العام دور مهم في تأمين المواد في الأسواق ولولا ذلك لكان هناك سوق سوداء واحتكار عدا التسعير الحقيقي للكلف، أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم في تصريح لـ«الوطن» أن السوق السوداء موجودة والاحتكار موجود وخاصة المواد الإستراتيجية من سكر وزيت ورز، وهذا الأمر نتيجة طبيعية لعدم فتح باب الاستيراد لمن يرغب وخصوصاً للمواد الإستراتيجية، موضحاً أن معظم المواد متوفرة في السوق لكن المشكلة بأسعارها المرتفعة جداً التي لا تتناسب مع دخل المواطن، مبيناً أن هناك مشاكل كانت وما تزال حول تأمين بعض المواد الإستراتيجية مثل السكر والزيت والرز، مشدداً على ضرورة القيام بتأمين المواد الإستراتيجية بكثرة.

وطالب أكريم بضرورة فتح باب استيراد المواد الإستراتيجية مثل السكر والزيت وعدم حصرها بأشخاص محدودين بهدف تأمين مخزون إستراتيجي من هذه المواد ومن أجل أن ينخفض سعرها في السوق، لافتاً إلى أن السماح بالاستيراد لكل من يرغب يفتح باب المنافسة في المنتجات وبالتالي ضبط الأسعار وانخفاضها، مشيراً إلى أن القوانين الجديدة الخاصة بالاستيراد جعلت عدد المستوردين قليلاً جداً.

وأوضح أن هناك بعض المواد ممنوع استيرادها من الخارج مثل المواد الكهربائية ونتيجة لذلك نرى أن أسعارها في السوق اليوم باتت مرتفعة بشكل كبير رغم أنها تصنيع وطني ومن المفترض أن تكون أرخص من المستورد، وذلك لأن تكاليف تصنيعها تجعلها أعلى من تكاليف استيرادها من الخارج، لذا يجب السماح باستيراد هذه المواد.

بدوره بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط لـ«الوطن» أنه لم يكن لوزارة التجارة الداخلية الدور المؤثر والمهم في تأمين كل المواد في العام الحالي وخصوصاً الأساسية منها مثل السكر والزيت، مؤكداً أن السوق السوداء والاحتكار ما يزالان موجودين ولم يتم ضبطهما، لافتاً إلى أن جمعية حماية المستهلك طالبت الوزارة بتوفير المواد المدعمة والتي تم رفع الدعم عنها مثل الغاز والمازوت، مؤكداً أن عدم توفر هاتين المادتين خلق سوقاً سوداء، ومنها أسطوانات الغاز التي يتم تهريبها من لبنان حالياً وتباع الأسطوانة التي تتسع ١٢ كيلو في السوق بسعر ١٢٠ ألف ليرة.

وأوضـح الأزعـط أن أسـعـار المـواد في الـدول المجاورة أرخص من أسعارها في أسواقنا المحلية، مرجعاً السبب في الارتفاع لعدم قيام المؤسسة السورية للتجارة بدورها بالتدخل الإيجابي، ومؤكداً أنه على الرغم من قيام السورية للتجارة بتسوق الخضر والفواكه من الفلاح مباشرة من دون أي وسيط إلا أن أسعارها في كل الصالات تعتبر مرتفعة أو موازية لأسعار السوق ولم نر انخفاضاً بأسعارها عن السوق بنسبة ١٠ أو ٢٠ بالمئة كما صرح القائمون عليها.

وأشار الأزعط إلى أن السورية للتجارة باستطاعتها أن تستورد بشكل مباشر وهذا ما طالبنا به مراراً وتكراراً، لافتاً إلى أن قيام السورية للتجارة بطرح بعض صالات السورية للتجارة للاستثمار يفيد السورية للتجارة ولا يفيد المواطن.

أرقام المكتب المركزي للإحصاء خفضت البطالة رغم أنف كورونا

كيف انخفض معدل البطالة في العام الذي جمع كل مقومات التدهور الاقتصادي؟!

سيروب لـ«الوطن»:

تحديد الحد الأدنى لعدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية ولعبة أصحاب السجلات التجارية رفعت النسبة على الورق

فضلية لـ«الوطن»:

لا أحد يستطيع حساب نسب البطالة دون إجراء مسح في كل سورية

مادلين جليس

تقف مشكلة البطالة كإحدى أكبر المشكلات التي يعاني منها السوريون وخاصة في السنوات الأخيرة، التي اقترنت بعدة عوامل محلية ودولية أدت لإيقاف الأنشطة الاقتصادية كلياً أو جزئياً، وكانت جائحة كورونا «كوفيد ١٩» أبرز هذه العوامل.

وعلى الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بما يقارب ٤ بالمئة (–٣,٨٧ بالمئة) إلا أن بيانات قوة العمل الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء أظهرت تراجع نسبة البطالة من ٣١,٢ بالمئة في عام ٢٠١٩ إلى ٢٠,٩ بالمئة في عام ٢٠٢٠، الأمر الذي أثار تساؤلات عديدة لدى الباحثين والخبراء الاقتصاديين حول سبب هذا الانخفاض «غير واضح الأسباب».

* 2019	مشتغل	2952185	87.1	758555	37.8	3710740	68.8	Employee
	متعطل	437064	12.9	1248490	62.2	1685554	31.2	Unemployed
	مجموع	3389249	100	2007045	100	5396294	100	Total
* 2020	مشتغل	3614047	87.5	914005	57.3	4528052	79.1	Employee
	متعطل	518333	12.5	679905	42.7	1198238	20.9	Unemployed
	مجموع	4132380	100	1593910	100	5726290	100	Total

انخفاض وهمي

ترى الباحثة الاقتصادية الدكتورة رشا سيروب أن انخفاض معدل البطالة من ٣١,٢ بالمئة في العام ٢٠١٩ إلى ٢٠,٩ بالمئة في العام ٢٠٢٠ يجعلنا نتساءل، كيف انخفضت معدلات البطالة بهذا المقدار الكبير، علماً أن جميع مقومات تدهور النشاط الاقتصادي كانت في العام ٢٠٢٠، حيث فرضت الحكومة حظراً كلياً لمدة ثلاثة أشهر في العام المذكور، ثم حظراً جزئياً بسبب انتشار جائحة كوفيد–١٩، وأيضاً في ذات العام دخل قانون قيصر حيّز التنفيذ.

وكلاهما حسب سيروب يشكّلان حالة من عدم اليقين التي تقوّض أي نشاط استثماري محتمل، أي لا يمكن القول إنه تم تنفيذ استثمارات جديدة قادرة على امتصاص هذا المقدار الكبير من فائض البطالة، لذا فإن هذا الانخفاض في معدل البطالة وهمي، ولو كان حقيقياً لكنا لحظنا أثر ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بل على العكس، فقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية بما يقارب ٤ بالمئة مقارنة مع العام السابق.

وتضيف سـيـروب: من ناحية أخـرى، حاولنا تبرير هـذا الانخفاض الكبير في معدل البطالة نتيجة انخفاض قوة العمل التي قد تنتج عن الهجرة أو العزوف عن البحث عن فرص عمل «بطالة اختيارية»، لكن البيانات أظهرت أن قوة العمل ازدادت بـ٣٣٠ ألف شخص، والمفارقة الأكبر أن قوة العمل لدى الذكور ازدادت بـ ٧٤٠ ألف شخص.

المسألة نسبية

مع أي أعوام تتم هذه المقارنة؟ يتساءل الدكتور عابد فضلية رئيس هيئة الأوراق والأسواق المالية، الذي يرى أن المسألة نسبية.

ويرى فضلية أنه عندما نقارن أعوام ٢٠١٩ وعام ٢٠٢٠ مع أعوام ٢٠١٣ أو ٢٠١٤ فيمكن القول إن النسبة تراجعت فـعـلاً عـن فـتـرة ذروة الـحـرب، لكن في الحقيقة والـواقـع أن على الجهة التي أصدرت نسبة البطالة أن تذكر هذه النسب بالمقارنة مع أي عام.

ويضيف فضلية: ما يهمني ليس أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ بل أعوام بعدها أي ٢٠٢٢، فالجميع يعرف أن الاقتصاد السوري انكمش وتـراجـع وهـذا مـا وجـدنـاه في إغـلاق الكثير من الفعاليات التجارية، وهناك مستثمرون وتجار أوقفوا أعمالهم وجلسوا في منازلهم، لأن الاقتصاد تقلّص لكثير من الأسباب الموضوعية المبرّرة كالحرب والعقوبات الاقتصادية المفروضة على سورية، وجائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية.

أزمة مختلفة في لبنان

لكن هناك أسباباً أخرى يعددها رئيس هيئة الأوراق المالية منها السياسة الحكومية التشغيلية وهي حبس السيولة ومسك رأس المال لأهداف نقدية الذي مـازال مستمراً حتى الآن، وزاد عليه الظروف العالمية والإقليمية والمحلية.

ومـع ذلـك فهناك أسـبـاب في السياسة الداخلية هي الأهـم برأي فضلية، منها تقليص القروض وملاحقة المال بحيث يقعد في المصرف أو في الأدراج من دون الاستفادة منه وهذا «والكلام لفضلية» إضافة إلى الأسباب الموضوعية المذكورة سابقاً، ونستطيع أن نعد منها الأزمة «المختلقة» في لبنان كي تضغط على روح الاقتصاد السوري ولها هدفان الأول جانب لبناني والثاني جانب سوري كالضغط على روسيا وإيـران، كل ذلك أدى إلى تضرر سورية بشكل مباشر وغير مباشر.

بطالة من كل الأنواع

في السابق كـانـت الآراء الاقتصادية تتضارب حـول وجـود بطالة نوعية أو مطلقة في سـوريـة، أمـا الآن حسب ما يؤكد الدكتور عابد فضلية فيمكننا القول إنـه لدينا نوعان من البطالة، النوعية والمطلقة، لكن بالمقابل هناك فرص عمل نوعية، فلدينا أعمال لكن لاختصاصات معينة.

ويؤكد فضلية أنه لا أحد يمكنه حساب نسبة محـددة للبطالة، لا للباحثين ولا الخـــبراء، ولا حـتـى المكـتـب المـركـزي للإحصاء، لأن هـذه النسب تحتاج إلى مسح في كـل سـوريـة، لـكن مـا يمكننا تأكيده هو أن البطالة ظاهرة موجودة في سورية وبنسبة كبيرة، بنوعيها المطلقة والنوعية.

بطل العجب

لكن كما تقول الدكـتـورة سـيـروب: إن عرف السبب بطل العجب، حيث ترى أنه بالعودة إلى القرارات الحكومية الصادرة في العام ٢٠٢٠ يمكن تفسير هذا الانخفاض «غير المبرر اقتصادياً»، ففي هذا العام صدر القانون رقم ٨ الخـاص بإحداث غرفة تجارة وغرف التجارة والصناعة المشتركة الذي حددت الحد الأدنى لعدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية لكل من حصل على سجل تجاري ويزاول أي نشاط اقتصادي وتـراوح العدد بين (عامل واحـد للدرجة الرابعة و٦ عمال للدرجة المـمـتـازة)، حيث لجـأ أصحاب الـسـجـلات الـتـجـاريـة –أمـــام إلـزاميـة التطبيق– إلى تسجيل أفراد من عائلاتهم وأصدقاء مقربين كعاملين لديهم فازداد عدد العاملين بأجـر في القطاع الخاص بـ٣٥٣١٢٢ عاملاً في العام ٢٠٢٠، مع أنهم ليسوا عاملين، وهذا ما يؤكد لنا أن هذا الانخفاض في معدلات البطالة ليس أكثر من انخفاض على الورق.

دعه يعمل.. دعه يمر!

وحول سؤالنا إن كنا الوضع الاقتصادي بحاجة لوجود هيئة كما كانت في السابق هيئة مكافحة البطالة لتساهم في تخفيض معدلات البطالة التي تزداد يومياً في سورية، تتساءل الدكتورة سيروب: لماذا دائماً ما تدور الطروحات في فلك إحداث مؤسسات وهيئات لعلاج المشكلات الاقتصادية؟

وتـرى سـيـروب أن توليد فرص العمل وتخفيض معدلات البطالة يحتاجان إلى سياسات اقتصادية مدروسة وإجراءات حقيقية على أرض الواقع تسهل القيام بالنشاطات الاقتصادية المختلفة، وقادرة على خلق الحافز لدى جيل الشباب في خلق فرص العمل الخاصة بهم بعيداً عن ذهنية الوظيفة، مؤكدة أننا اليوم بأمس الحاجة لتطبيق الشعار الاقتصادي «دعه يعمل.. دعه يمر» من خلال تذليل جميع العقبات أمـام كل من لديه القـدرة في الاستثمار وتعبيد الطريق أمام كل من لديه الرغبة في العمل وكسر حلقة «احتكار الأنشطة الاقتصادية».

٨٥٠ طناً من الفواكه والخضار صُدّرت إلى الخليج خلال أسبوع

العقاد: نشرة أسعار سوق الهال بعيدة عن أسعار الأسواق

هناء غانم

لا يخلو حديث الشارع السوري هذه الأيام من تصور حال المستقبل في ظل غلاء الأسعار، وصعوبات الحياة اليومية، ما يؤكد عجز دوريات التموين عن ضبط الأسواق، خاصة أن نشرة الأسعار الصادرة عن الـوزارة لا تتوافق مع الأسعار في الأسواق وكذلك النشرة المخصصة لسوق الهال بعيدة كل البعد عن أسعار الخضار والفواكه في الأسواق، وفق ما أكده عضو لجنة تجار ومصدري الخضار والفواكه في سوق الهال بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» الذي أوضح أن أسعار الفواكه تشهد ارتفاعاً ملحوظاً في الأسواق بشكل عام، في حين هناك انخفاض ملحوظ في أسعار بعض الخضار وخصوصاً البندورة والبطاطا والفاصولياء وغيرها، مبيناً أن هذه الأسعار ليست ثابتة ومن الممكن أن تتغير بل سوف نشهد انخفاضاً للأسعار في الأيام المقبلة خاصة بعد وصول موسم الخضار من درعا، نافياً أن يكون للصادرات تأثير على الأسعار، إذ يتم تصدير ١٠ بـرادات إلى دول الخليج (الإمارات والبحرين والسعودية والعراق) وغيرها يومياً، ولم ترتفع أسعار الخضار، موضحاً أنه من خلال حساب الأرقام الصادرة عن حركة عبور الخضار والفواكه عبر معبر جابر إلى دول الخليج خلال أسبوع، تبين أنه تم تصدير نحو ٣٤ سيارة شاحنة محملة بالخضار والفواكه بلغ وزنها نحو ٨٥٠ طناً.

وأشار العقاد إلى أن هناك عدة عوامل أدت إلى ارتفاع أسعار الفواكه منها ارتفاع أجور النقل بين المحافظات وارتفاع تكاليف أجور العمال ولاسيما سعر الكرز وغيره من الفواكه، حيث وصل سعر كيلو الكرز إلى ١٠ آلاف ليرة كذلك الدراق والمشمش والخوخ التي تراوح سعرها بين ٦ و٨ آلاف ليرة سورية.

وعـن أسـعـار الخضار قـال: إن الـبـنـدورة شهدت انخفاضاً بالأسعار حيث تراوح سعر الكيلو من ١٥٠٠ إلى ١٨٠٠ وهناك نوع ثالث بسعر ١٠٠٠ ليرة وتراوح سعر الباذنجان من ٦٠٠ إلى١٣٠٠ والفاصولياء من ١٥٠٠ إلى ٢٠٠٠ والبطاطا بين ١٣٠٠و١٦٠٠ والكوسا كذلك انخفض سعرها بين ٦٠٠ و١٠٠٠ ليرة، أما الفليفلة الخضراء بين ٦٠٠ و٩٠٠، أما البطيخ الأحمر والأصفر فمن ١٠٠٠ إلى ١٨٠٠ ليرة.